

أمسى الفلسطينيون من أكثر الشعوب حصولاً على المساعدات غير العسكرية في العالم، بناءً على المعدل لكل فرد، إلا أنها تظل أقل بكثير من مبلغ المساعدات الإجمالي الذي يتلقاه الإسرائيليون. وعلى الرغم من ضخامة هذا التمويل، إلا أن السلام والتنمية لا يزالان بعيدان عن المتناول، فما أسباب ذلك؟ وكيف هو الحال بعد جائحة كوفيد-19؟

إنفاق متزايد ينبع من خشلاً في التنمية

بِرَاجِعِ الْمَعْوِنَةِ الدُّولِيَّةِ لِفَلَسْطِينِ

المساعدات عموماً على نحو يقدّم الدعم المالي للوجود الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويتبين هذه المقاربة في العادة المنافقون الأوروبيون الذين يُنظر إليهم عادةً منفقاً سخياً لا يفعل شيئاً حاداً لتحدي الوضع الراهن سياسياً. وتتبين فرق البني الدولي وحتى صندوق النقد الدولي هذه المقاربة أحياناً.

المقاربة الثالثة هي المقاربة الانتقادية. ويرى أصحابها أن سياسة المعونة خطاب تقني يُخفّي سلطة أو هيمنة بiroقراطية تستدّم السيطرة على الفلسطينيين وأحواتهم، وأن هذه الحقيقة المخفية هي المقصد السياسي الحقيقي من عملية التنمية. ويعتقدون أن نموذج أوسلو للمعونة قد أفسّر فعلياً جزءاً من الاحتلال الإسرائيلي، تُساهِم في تعزيز الهيمنة الإسرائيلية من خلال تقويض التنمية الفلسطينية وترسيخ الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ودفع جزء من كلفته. ويرى الانتقاديون أن التكامل الاقتصادي مع إسرائيل، الذي يبررّه الذرائعون، يعود بالفائدة على سلطة الاحتلال على حساب الاقتصاد المحتل. بل ذهب بعضهم إلى القول إن المعونة نفسها نجحت أداة «المكافحة التمرّد»، إذ تُستخدم في لجم تطلعات الفلسطينيين نحو تقرير المصير. ويمتلك أصحاب هذه المقاربة قاعدة صلبة من الباحثين والناشطين، ولا سيما من الفلسطينيين، ولكنهم أقل تأثيراً على

صعيد السياسات إن كان لهم تأثيراً إيجابياً، وأخيراً، هناك مقاربة الاستعمار الجديدة التي يرى أصحابها أن معونة الفلسطينيين أوجهاً ناجحة، وأن نموذج المعونة غير فاشل بالمرة، وأن غايته «مكافحة الإرهاب» الذي يستهدف إسرائيل، ونزع «فتيل القالقل» عند الفلسطينيين وتشجيع الرضوخ الفلسطيني السلمي للحكم الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط التي لطالما ظلت «الأضطرابات الفلسطينية» مصدراً رئيسياً للعدم استقرارها. ويعتقدون أن من متطلبات نجاح هذه المقاربة تطوير المؤسسات الفلسطينية المناسبة للحكم الذاتي، ولا سيما مؤسسات القطاع الأمني، وتلبية الاحتياجات الإنسانية للح涸ولة دون مزيد من اختلال الاستقرار. وهذه المقاربة مفروضة صراحة من أعلى إلى أسفل، وتحت المعونة أداة اقتصادية لمقاييس الفلسطينيين على حقوقهم السياسية وقبول نتائج لا يريدونها. ويمكن اعتبارها أداة ناجحة في «مكافحة التمرد» في الأرض الفلسطينية المحتلة. لطالما روجت هذا المنظور مؤسسات بحثية وفكرية أميركية عديدة وأجهزة أمنية مختلفة، وهو ينسجم في الغالب مع المواقف «غير المسمى» التي يتبناها الذرائعون، حيث يتبنى بعض المانحين (أي الولايات المتحدة الأميركيّة وكذا أحياناً) المقاربات، والذرائعية والاستعمارية الجديدة، في أن واحد، ك الخليط نيوليبرالي يدعم الاستعمار المستمر والضم من خلال تشديد المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويتبع هذه المقاربة أيضاً المانحون الساعون إلى التهدئة من خلال الاحتواء، ويمكن أن تتضمنه هؤلاء الدول العربية المانحة، التي تعني تماماً السياق الحقيقى والتطلعات الفلسطينية. وقد مهد هذا المنظور الطريق أمام الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب لقطع المعونة عن الفلسطينيين، لحملهم على الانضمام إلى خطوة السلام من أجل الازدهار. واتفاقات أبراهام.

لا تبشر هذه المقاربات المرتقبة بالخير، فمن الواضح أن المعونة، مهمًا كبرت، لن تكون فعالة بالنسبة إلى الفلسطينيين أو السلام العادل والدائم إذا ما استمرت في رفد الأطر الاقتصادية والسياسية المنحرفة والمشوهة. بل إن ضخ مزيد من الأموال يمكن أن يتسبب بضرر أكبر، إذا ما انفقت على تدخلات خاطئة، ولا سيما في إطار محور الزرائيلية - الاستعمارية الجديدة. وبالتالي، سوف تظل الحلول التقنية وحدها، مهما بلغت جودتها على الورق، قاصرة عن معالجة المشكلات الحقيقة التي يواجهها الفلسطينيون، ما لم تتنبأ للواقع السياسية الرئيسية في «الصراع» ثم تتصدى لها. وعلى سبيل القياس، لا يمكن أن يحدث التعافي الاقتصادي في أي بلد يتجاهلجائحة كوفيد-19، وبหجم عن تحليها والبحث عن طرق لاحتواء الفيروس، غير أن الفلسطينيين مطاليون فعلًا بما يعادل ذلك، إذ يتضرر منهم الانحراف في برامج إنسانية لا تعالج المشكلات الحقيقة التي تقض مضاجعهم. ولذلك لا بد من تغيير الفكر الإنمائي من فكر يُعد التنمية مقاربةً تكتنواطيةً غير سياسية ومحايدة إلى فكر يدرك هياكل القوة وعلاقة الهيمنة الاستعمارية، ويعيد صياغة العمليات الإنسانية لتكون جزءًا من النضال من أجل الحقوق الأساسية ومقاومة التشريد وتحقيق التحرر الحقيقي.

(من فريق المحللين السياسيين في شبكة السياسات الفلسطينية في جنيف)



محل ملکیت این جلسه با اصرار مهندس مختار و استاد مدیریت اکنونیه تاریخ ۲۰۲۰/۰۷/۰۷ (ظرفیت بزرگ)

ارتفاع معدل البطالة إلى مستوى الكساد في الأرض الفلسطينية المحتلة من 31% في 2018 إلى 33% في 2019

رغم المبالغ الطائلة
الداخلة في اقتصاد
الارض الفلسطينية
المحتلة كمساعدات
اجنبية، ظلت مؤشرات
الاقتصاد الفلسطيني
والتنمية البشرية في
انحدار مستمر

مع كل سنة تمضي،
تنضاءل فرص تحقق
الدولة الفلسطينية.
ذلك الوعد الذي
أغرى منظمة التحرير
الفلسطينية بدخول
عملية السلام قبل
عقد

هذا بالغت جودتها على الورق،
ية التي يواجهها الفلسطينيون،
في «الصراع» ثم تصدّى لها.
التعاضي الاقتصادي في أي بلد
م عن تحليلاً وبحثاً عن طرق
مطاليون فعلياً بما يعادل ذلك،
انية ل تعالج المشكلات الحقيقية

كبيراً في موازنتها وأزمات اقتصاديه في بلدانها. ويبدو أن فرصة الفلسطينيين ضئيله في الخروج من أزمة الجائحة، من دون ضخ المساعدات في اقتصادهم المستعمر الأسير والمترابع تنموياً. ولربما يرى المانحون بأنفسهم أن زيادة المساعدات هي الطريقة الوحيدة لضمان الاستقرار على المدى القصير، وتجنب اندلاع «النزاع بداعي اليس». وهذا يشمل المانحين الراغبين في تعزيز «اتفاقات السلام» الموقعة أخيراً بين إسرائيل ودولتين خليجيتين، بمنع التمويل للفلسطينيين كجزء من «عوائد السلام». لذا، ثمة احتمال مرجح بأن يكون المانحون عاملاً مهماً مرة أخرى في العام 2021. ولكن ما الشكل الذي ستتخذه هذه المعونة؟

المساعدات الإنمائية بعد كوفيد . 19

حلول تقنية قاصرة

سوف تظل الحلول التقنية وداتها، مهما بلغت جودتها على الورق،
فارصاً عن معالجة المشكلات الحقيقة التي يواجهها الفلسطينيون،
ما لم تبرر للوهلة السياسية الرئيسية في «الصراع» ثم تتصدى لها.
على سبيل القياس، لا يمكن أن يحدث التعاضي الاقتصادي في أي بلد
بتجاهله جائحة كوفيد - 19، ونحجم عن تحلياتها والبحث عن طرق
لتحتواء الفيروس، غير أن الفلسطينيين مطالبون فعلياً بما يعادل ذلك،
ذى يتضمنهم الانخراط في برامج إنعائية لا تعالج المشكلات الحقيقة
لتي تقضي مضاجعهم.

جيريحي وايلدمان، علاء الترتي

أنفق المانحون الدوليون منذ توقيع اتفاق أوسلو الأول في العام 1993 ما يزيد عن 40 مليار دولار أمريكي مساعدات خارجية مقدمة للفلسطينيين القاطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وما انفك هذا الرقم يزداد، حتى سئمنا الإشارة إلى أزيداته في مقالاتنا ونقاريرنا، ولكن لم تكن باليد حيلة، لأن الزيادة تبرر بوضوح فشل نموذج التنمية الذي يقوده المانحون الغربيون، واحتضار «عملية السلام» التي كان من المفترض أن يدعمها، والنسبة الكبيرة من أموال المعونة التي انتهت بها المطاف داخل الاقتصاد الإسرائيلي. وقد أمنى الفلسطينيون من أكثر الشعوب حصولاً على المساعدات غير العسكرية في العالم، بناءً على المعدل لكل فرد، إلا أنها تظل أقل بكثير من مبلغ المساعدات الإجمالي الذي يتلقاه الإسرائيليون. وعلى الرغم من ضخامة هذا التمويل، إلا أن السلام والتنمية لا يزالان يبعديان المثال، حيث أخفقت المعونة في تحقيق التقدم على صعيد ثلاثة أهداف رئيسية حدتها لنفسها: تحقيق السلام الدائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بناء المؤسسات الفلسطينية الديمقراطية المسائلة والفعالة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

المساعدات والتنمية والترابط

يُضطر الفلسطينيون إلى العيش في متناقصة المعونة - التنمية، فعلى الرغم من المبالغ الطائلة الداخلة في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحالة كمساعدات أجنبية، ظلت مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني والتنمية البشرية في انحدار مستمر، مقتربة يتغير الاقتصاد الفلسطيني وعكس عجلة التنمية فيه. ويدلّ على ذلك تراجع مساهمة قطاع التصنيع الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي بين 1994 و2018 من 20% إلى 11%， وتراجع مساهمة قطاع الزراعة وصيد الأسماك من 12% إلى أقل من 3%. وحذا هذا الوضع بالفلسطينيين إلى الاعتماد على المساعدات الدولية في دفع أثمان البضائع المستوردة الداخلة عبر إسرائيل إلى اقتصاد الأرض الفلسطينية المحالة، المتراجع تنوياً، وفي تمويل البرامج الاجتماعية المهمة، مثل خدمات وكالة الغوث (أونروا) لملايين اللاجئين الفلسطينيين، والنمو الاقتصادي (وهو عموماً نمو غير مستدام يحرّكه قطاع الخدمات). ومع كل سنة تمضي، تتضاءل فرص تحقق الدولة الفلسطينية، ذلك الوعد الذي أغري منظمة التحرير الفلسطينية بدخول عملية السلام قبل عقود. وعلى سبيل المثال، وصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بسبب الاستعمار الإسرائيلي الحديث، إبان عملية السلام، إلى 620.000 مستوطن موزعين على أكثر من مائتي مستوطنة. وهذه المستوطنات تشرد الفلسطينيين من أرضهم لتوطن الإسرائيليين مكانهم، وهي ممارسة غير قانونية بموجب

وبحلول العام 2019، أي بعد مرور 26 سنة على تنشين برنامج معونة المانحين، خلص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) إلى أن أفق الاقتصاد الفلسطيني قاتم، لأن المصادر التي كانت تساهם باستدامه النمو الاقتصادي، وخصوصا المساعدات الدولية، أخذت تتلاشى (انخفضت نسبة الدعم المتاتية من ميزانية المانحين إلى 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2019 بعدما بلغت في أوجها 32% في 2008). ويتسارع هذا الانخفاض بسبب جائحة كوفيد - 19، حيث كان أداء الاقتصاد الفلسطيني ضعيفاً حتى قبل ظهور الجائحة، وكانت الظروف العامة غير مواتية، لأن «القاعدة الاقتصادية ضعفت بسبب تكرر الأعمال العدائية، والتخطي الجغرافي والاقتصادي، والتآخر التكنولوجي، والقيود المفروضة على استيراد المدخلات والتكنولوجيات، وفقدان الأرضي والموارد الطبيعية، والتلوّح الاستيطاني، وتسرّب الموارد الضريبية، ووصول اقتصاد قطاع غزة إلى حافة الانهيار».

وعلاوة على ذلك، «ارتفاع معدل البطالة إلى مستوى الكساد في الأرض الفلسطينية المحتلة من 31% في 2018 إلى 33% في 2019. وارتفاع معدل الفقر من 25.8% في 2011 إلى 29.2% في 2017، ولا يزال في أردياد منذ ذلك الحين». والحالةأسوأ في غزة، حيث حولتها إسرائيل إلى سجن مفتوح، تُعيّد قرارها بتفكيك مستوطناتها هناك في 2005. وبات 80% من سكان القطاع معتمدين على المساعدات الدولية المتذبذبة، ويفتقرون إلى الأمن الغذائي، وموارد العناية والرعاية الصحية، والكهرباء ومياه الشرب التخلية. وتفيّد تقديرات عديدة حول كلفة الجائحة بأن الخسائر الاقتصادية تراوح بين 7 و35% من الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة. لا أحد يدري كيف ستكون تداعيات جائحة كوفيد-19 على الجهات المانحة التي باتت تواجه عجزاً